المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية يختتم أعماله اليوم بصنعاء

المؤتمر سيخرج بخطة عمل تنفيذية لمعالجة مشكلة السكان في اليمن

رؤية نقدية للأداء ضمان تغطية شاملة لخدمات الصحة الإنجابية، توازن بين النمو السكاني والتنمية المستدامة نحو منهجية واضحة في الدعوة والاتصال نحو شراكة منتجة .. هي أهم الموضوعات والمحاور الرئيسية في المؤتمر

وثائق المؤتمر ركزت على قضايا رئيسية محددة وكافة الأوراق أعدت من قبل لجان علمية متخصصة مكونة من عدد من ذوي الخبرة و الاختصاص من مختلف الجهات المعنية بالعمل السكاني في الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص.

صنعاء/ متابعة ورصد/ بشير الحزمي

تختتم اليوم الأربعاء بالعاصمة صنعاء فعاليات المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية الذي ينظمه المجلس الوطني للسكان خلال الفترة (12-10 ديسمبر 2007م) برعاية فخامة الأخ / رئيس الجمهورية تحت شعار (الانتقال من السياسات إلى البرامج) والذي كان قد بدأ أعماله يوم أمس الأول الاثنين بمشاركة محلية وخارجية واسعة وكبيرة جسده أهمية المؤتمر وعكست الاهتمام الرسمي وغير الرسمي على الصعيد الوطني الإقليمي والدولي بالقضية السكانية.

وقد ناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام خمس أوراق عمل غطت خمس موضوعات ومحاور رئيسية هي (رؤية نقدية للأداء الراهن في مواجهة المشكلات السكانية، ضمان تغطية شاملة لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، التوازن بين معدل النمو السكاني والتنمية المستدامة ، نحو منهجية واضحة في الدعوة والاتصال من أجل تغيير السلوك، نحو شراكة منتجة)..

صحيفة (14 أكتوبر) ومن خلال صفحة السكان والتنمية تستعرض لقرائها الأعزاء أهم ما تناولته أوراق العمل الخمس المقدمة للمؤتمر والأطر العامة لمحتوياتها ولكن بعد أن تقدم فكرة مقتضية عن بعض الجهود التي سبقت عملية إعداد هذه الأوراق من قبل اللجنة الفنية والعلمية للمؤتمر

حيث أنه ون أجل أن يحقق المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية أهدافه الرئيسية والفرعية ولكي يكون علامة فارقة بين مرحلتين كما أريد له إن يكون مرحلة حاضرة تراكمت فيها المعرفة بالمشكلة السكانية وصيغت فيها السياسات، ومرحلة قادمة يجب أن تتخذ فيها الخيارات الصعبة الإجراءات الصارمة التي تحيل السياسات إلى فعل للتغيير، أرتئه اللجنة الفنية العلمية للمؤتمر حسب ما ورد في ثائق المؤتمر أنة يجب أن تتركز مداولات المؤتمر حول ضرورة استمرار وتقوية الدعم السياسي في أعلى المستويات وعلى النواحي العملية التي من شأنها أن تؤثر ايجابيا على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للسكان وبخاصة تمكين أصحاب القرار في جميع المستويات من اتخاذ الخيار الصائب في الوقت المناسب ولذلك فقد حرصت هذه اللجان على إن يتم إعداد خمس أوراق عمل تغطي خمس موضوعات رئيسية بواسطة لجان علمية متخصصة مكونة من مجموعات عمل من ذوي الخبرة والاختصاص حدده باقتراح من اللجنة الفنية والعلمية مختلف الجهات المعنية بما في ذلك الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية والقطاع الخاص بهدف توجيه مداولات المؤتمر نحو الخروج بنتائج محددة فقد حرصت الجنة الفنية والعلمية للمؤتمر على أن تغطي كل ورقة من الأوراق الخمس مجموعة من المحاور المترابطة للامساك بالموضات الرئيسية وفيما يلي استعراض سريع لأوراق العمل الخمس والأطر العامة لمحتوياتها:-

رؤية نقدية للأداء الراهن

الورقة الأولي حملت عنوان (نحو رؤية نقدية للأداء الواهن في مواجهة المشكلات السكانية)

حيث أنه ومن خلال هذه الورقة سوف تتم المراجعة النقدية لما تم انجازه والمعوقات المستعصية التي من شأنها عرقلة التنفيذ الفعال للإستراتيجية الوطنية للسكان وذلك من خلال التحولات الديمغرافية والتغيرات الرئيسية التي حدثت في الوضع السكاني في اليمن منذ 1991م، الاتجاهات ملائمة البناء المؤسسي لتنفيذ السياسة السكانية من جوانب القوة والضعف ومتطلبات تحسين الأداء، تدني مستوى الاستثمار الحكومي في البرامج والمشروعات السكانية وضرورة رفع موازنة القطاع السكاني، والمركزية الشديدة وضعف البناء المؤسسي في المحافظات، ضعف إشراك المرأة في معالجة المشكلات السكانية من خلال البرامج، التوجيه الحازم للدولة و الحكومة لضمان التنفيذ الفعال وتطبيق مبداء المحاسبة، ضعف التنسيق القطاعي وآليات التعاون فيما بينها، ضعف النظام الوطني للمراقبة والتقييم، خطوات العمل المستقبلية، ترجمة الالتزام السياسي للدولة بحل المشكلة السكانية من خلال إجراءات مالية وتشريعية وإدارية .

الورقة الثانية حملت عنوان:

ضمان التغطية الشاملة

لخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة) وتعنى هذه الورقة بتقديم المدعم بالأدلة على أن خفض النمو السكاني المتسارع في اليمن يكمن في إنقاص معدلات الخصوبة الكلية والمبكرة، وتظهر الورقة كيف أنه في ظل الظروف الحالية لا يمكن إنقاص معدلات الخصوبة إلا بتدخل شامل من طرف الحكومة للقيام بحملات كبيرة شاملة من أجل زيادة الطلب على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتوفير وسائلها وتقديمها بنوعية عالية مجانياً في جميع أنحاء البلاد، وتظهر الورقة كيف يمكن لذلك كله أن يؤدي إلى وقف النمو السكاني المرتفع على المدى القريب ومن ثم إنقاصه على المدى المتوسط وصولاً به إلى التوازن المطلوب على المدى البعيد، وقد ركزت الورقة على مجموعة من النقاط الهامة أهمها رفع كفاءة مقدمي خدمات الصحة الإنجابية والطوارئ التوليدية والمشورة لتقديم تلك الخدمات بنوعية عالية، تحقيق تغطية شاملة وخاصة للمناطق الثانية عن طريق إنشاء نظام للعيادات المتنقلة، إنشاء نظام للتموين والإمداد لضمان توفر خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في جميع المناطق دون انقطاع، التطوير المستمر لمناهج مقدمي خدمات الصحة الإنجابية وتدريبهم المتواصل وخاصة منهم قابلات المجتمع، القيام بحملات التوعية الجماهيرية الشاملة لخلق الرأي العام المساند، سن التشريعات اللازمة لتحقيق الأمومة الآمنة، سن القوانين التي تحد من الزواج المبكر، التوسع في إنشاء مراكز الأمومة والطفولة وتحسين جودة الخدمة المقدمة مع توفير وسائل تنظيم الأسرة وتطبيق قرار مجانية الولادة، وتفعيل قنوات الاتصال للوصول إلى الشباب وحديثي الزواج لإحداث التغيير في السلوك الإنجابي المرغوب، إنشاء عيادات الشباب للإرشاد والوقاية من الأمراض المعدية والمنقولة جنسياً، محاربة العادات والممارسات الضارة وفرص الإجراءات الطبية وسن التشريعات اللازمة للقضاء والمعاقبة عليها، وغيرها

توازن بين النمو السكاني والتنمية المستدامة

الورقة الثالثة حملت عنوان (التوازن بين معدلات النمو السكاني والتنمية المستدامة) وهذه الورقة أتت من منطلق أن الخطط الاقتصادية تعزز إذا صاحبتها سياسات سكانية فعالة، ولكي تتمكن اليمن من الوصول إلي أهدافها التنموية لتحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ (7.1) كما أشارت إليه الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والحد من الفقر (2010-2006م) وهو هدف طموح فأن نسبة الاستثمار من الناتج القومي يجب أن تتضاعف في أحسن الأحوال غير إن واقع الحال يشير إلى أن النمو السكاني بمعدلات الحالية يؤدي إلى رفع المتطلبات لتلبية الحاجات الآتية المتزايدة للسكان ويستهلك الموارد المتاحة لأية استثمارات حاضرة أو مستقبلية ومن جانب أخر فأن عملية تحديث وتنويع الاقتصاد الوطني كمدخل لرفع وتيرة وحجم الاستثمار مازالت في بداياتها، وبالتالي كان بديهيا أن يكون من الموضوعات الرئيسية التي يتناولها المؤتمر مسألة إيجاد الروابط الصحيحة بين المتغيرات السكانية ومخرجات الخطة الخمسية لضمان تنمية مستدامة والتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف الألفية ولذلك فقد تناولت الورقة مجموعة من الموضوعات الهامة أهمها مراجعة الفصول الخاصة بالسكان في الخطة الخمسية بما يحقق التوازن بين مداخلات ومخرجات النمو، مراجعة وتنقيح الفصول الخاصة بتمكين المرأة في الخطة الخمسية بما يضمن إدماج قضايا النوع الاجتماعي في كل مستويات التخطيط، عرض أثار الأوضاع السكانية الراهنة على مخططات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال مؤشرات الخطة الخمسية، الحاجة إلى مصادر تمويل حقيقية لإظهار أثر التدخلات الشاملة على الأقل في الثلاثة المحاور الرئيسية وهي الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية قياس مقاربة اليمن من مؤشرات خطة العمل الدولية الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة 1994م)، أثر النمو السكاني المتسارع على إفساد بيئة التنمية والاستثمار، ما هي فرص اليمن للاستفادة من بعض النماذج الناجحة وأشكال الاستثمار البشري المجرية في بعض الأنظمة مثل النافذة الديمقراطية على المدى القريب والمتوسط.

منهجية واضحة في لدعوة والاتصال

الورقة الرابعة حملت عنوان (نحو منهجية واضحة في الدعوة الاتصال من أجل تغيير السلوك) وهذه الورقة تتكون من مجموعة عناصر رئيسية هي الاتصال من اجل تغيير السلوك وقد جاء هذا العنصر من أجل تقوية الوعي بالمشكلات والهموم السكانية وكذلك حفز الناس على طلب خدمات الصحة الإنجابية تنظيم الأسرة وكذلك تقبل فكرة (الأسرة الصغيرة) وتدعو الورقة في هذا الجانب إلى ضرورة أن تكون أنشطة التثقيف على جميع المستويات نزولاً إلى المحافظات والمجتمعات المحلية، بناء مؤسسي محدود للتدريب على المناصرة والبحث لتصميم رسائل توعية مقبولة اجتماعياً وثقافيا، تطوير قنوات التواصل الشخصي في المجتمع اليمني..

أما العنصر الثاني في هذه الورقة فهو نحو رؤية واضحة وشراكة موثوقة مع المؤسسات الدينية على اعتبار أنه في بلد عربي مسلم كاليمن لا بد لأي نجاح متوقع لحل المشكلات السكانية أن يحظي بمباركة وتأييد الفعاليات الدينية على جميع المستويات وهنا حرصت الورقة على أن تغطي مجموعة من النقاط أهمها خلق إجماع وطني حول القضايا لتجنب أي سوء فهم، تحقيق الإجماع على الموقف الشرعي الصريح من مسألة تنظيم الأسرة وقضايا الصحة الإنجابية، حث هيئة علماء الدين والإفتاء على دعوة الناس لاتخاذ موقف مسئول تجاه تنظيم أسرهم بما يحقق مقاصد الشريعة من إقامة مجتمع إسلامي صحيح البنيان، العمل على تعزيز دور المساجد في دعوة الناس لاتخاذ المواقف السليمة تجاه هذه القضايا، دراسة تجارب بلدان عربية وإسلامية مماثلة والاستفادة منها لتشكيل الموقف الصالح للمجتمع اليمني.

أما العنصر الثالث من الورقة والخاص بإدماج قضايا السكان في مناهج التعليم فقد تناول قرار مجلس الوزراء رقم (342) لعام 2002م بإدماج المفاهيم والقضايا السكانية في التعليم العام والجامعي والفني وطالبت الورقة في هذا الجانب ضرورة تفعيل القرار وحددت لذلك بعض المطالب هي الحث على الإسراع في عملية الإدماج، تحديث ما تم إدماجه في التعليم العام، الإطلاع على مخرجات ورش العمل حول الموضوع ووضع تصور عملي لمقترح الإدماج خصوصاً التعليم العالي والفني.

نحو شراكة منتجة

الورقة الخامسة حملت عنوان (نحو شراكة منتجه) وقد انطلقت الورقة من أن المشكلات السكانية معقدة وواسعة إلى الحد الذي يصعب معه حلها ضمن قدرات الحكومة ويتطلب مساهمة منظمات المجتمع المدني بأسرة والقطاع الخاص بال وتتجاوز ذلك إلى ضرورة مساهمة ودعم المؤسسات الدولية لذلك، ونوهت الورقة بأنة يجب أن يكون واضحاً أن استمرارية المشروعات السكانية لا يمكن أن تحقق إلا أذا تمكنت المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتؤكد الورقة على أنه لا يمكن تنفيذ خطة العمل السكانية حتى في حال حدوث أكثر سيناريوهات النمو الاقتصادي تفاولاً بدون دعم شركاء التنمية، وقد تناولت هذه الورقة عدداً من القضايا والموضوعات ذات الصلة بموضوع الشراكة أبرزها أهمية الشراكة في ظل إطار أهداف الألفية، حتمية الشراكة في القضية السكانية، واقع الشراكة الراهنة، مجالات الشراكة الممكنة، وعرضه الورقة عدد من التجارب الناجحة في مجال الشراكة مع تقديم خلاصة لما هو متوقع من تبني الأسس الفعالة نحو الشراكة المنتجة.

منظمة الصحة العالمية تعد خطة جديدة لحصول الأطفال على الأدوية المناسبة

كتب / المحرر السكاني:

كشفت منظمة الصحة العالمية النقاب الأسبوع الماضي عن خطة بحث وتطوير جديدة لتحسين حصول الأطفال على الأدوية المناسبة وتستهدف خطة المنظمة التي عُرضت بمناسبة إطلاق حملة في لندن تحت عنوان (استحداث أدوية مناسبة للأطفال) مجموعة من الأدوية التي يجب تكييف تركيباتها كي تتلاءم بشكل أفضل مع احتياجات الأطفال.

وتدعو الخطة إلى إجراء المزيد من البحوث واستحداث أقراص توليفية لعلاج الإيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا فضلاً عن استنباط معالجات مناسبة لعلاج الأطفال من عدد من أمراض المناطق المدارية المنسية

وقد أشارت المنظمة في بيان لها نشر على شبكة الإنترنت الى أن نحو عشر ملايين طفل يقضون نحبهم كل عام قبل بلوغهم سن الخامسة ويهلك ستة ملايين من أولئك الأطفال تقريبا بسبب أمراض يمكن علاجها وبالتالي من الممكن إنقاذهم بالتعجيل بتوفير ما يحتاجونه من أدوية مأمونة وناجعة وزهيدة التكلفة.

وفي ذات السياق قالت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية الدكتورة / مازغريت تشان أن الفجوة القائمة بين توفير الأدوية المناسبة للأطفال والحاجة إليها من المشكلات التي تعانيها البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على حد سواء ولابد لنا من إنجازات التقديم العلمي في المجال الصحي وجعل وضع الأطفال ضمن أولوياتنا الملحة.

من جانبه قال المدير العام المساعد بالمنظمة الدكتور / هوارد شبوكو إن العديد من الأمراض المعدية التي قد تصيب الأطفال يمكن علاجها غير أن الكثير من الأطفال لا يستفيدون من العلاجات لعدت أسباب منها أن الأدوية قد لا تتناسب مع أعمارهم أو أنها لا تصلهم في الوقت المناسب أو أن أسعارها مرتفعة بصورة مفرطة قد تفوق أسعار الأدوية التي يتناولها البالغون بأضعاف كثيرة.

هذا وكانت منظمة الصحة العالمية قد أصدرت قبل أيام أول قائمة دولية بالأدوية الأساسية المناسبة للأطفال وتحتوي القائمة على (206) أدوية تعتبر مأمونة وتعالج الإمراض ذات الأولوية، وقد قال الدكتور/ هانس هو غير زيل مدير إدارة السياسة والمعايير الدوائية بمنظمة الصحة العالمية أنه مازال هناك الكثير مما يتعين فعلة فثمة أدوية ذات أولوية لم تكيف بعد بشكل يمكن للأطفال إستخدامة أو أنها غير متوافرة عندما تظهر الحاجة إليها.

كما أعلنت المنظمة أنها ستتعاون مع الحكومات لحثها على إدخال تغييرات على اشتراطاتها القانونية و التنظيمية فيما يخص الأدوية المناسبة للأطفال.

قراءة تحليلية لتطور المؤشرات السكانية الأساسية في الجمهورية اليمنية

كتب/ يحيى الحيفي :

بلغ سكان اليمن وفقاً لنتائج التعداد عام 2004م نحو 19.785.161 نسمة ونسبة السكان في الحضر 28.6% والريف 71.4% من إجمالي السكان في الجمهورية وهذه النسب توضح آن معظم السكان يعيشون في الريف كما أظهرت نتائج التعداد أن التوزيع النسبي للسكان المقيمين حسب المحافظات والحالة الحضرية أن نحو 42.9% من السكان يتوزعون في أربع محافظات هي (تعز، الحديدة ، إب ، أمانة العاصمة) ويتوزع بقية السكان على المحافظات الأخرى بنسب متفاوتة ، ويتميز المجتمع اليمني بتركيب عمري فني يتجه لارتفاع الفئة العمرية الصغيرة أقل من 15 سنة والتي تبلغ 45% من إجمالي السكان وهذه الفئة تمثل نصف المجتمع وهي فئة غير متجه كما أن يعتبر معدل النمو السكاني واحد من أعلاه المعدلات في العالم وقد بلغ نحو 3.7% ونتيجة هذا المعدل المرتفع فقد تضاعف سكان اليمن خلال عشرين سنة فقط على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني حاليا عن سابقه وان العامل الأهم الذي يقف وريا، هذا النمو السكاني المرتفع هو الخصوبة العالية للمرأة فقد بلغ عدد المواليد لكل أمراه في المتوسط عام 2004م نحو 6.1 مولود حي لكل امرأة حيث كان هذا المعدل في عام 1994م نحو 7.4 مولود حي وقد ظهر الانخفاض بين تعدادي 1994، 2004 حيث وصل إلى 103 مواليد خلال العشر السنوات الفاصلة بين التعدادين ويرجع هذا التناقص إلى تأثير المحددات الوسيطة مثل استخدام وسائل تنظيم الأسرة وارتفاع المستوى التعليمي بين الإناث الذي يؤدي إلى تأخير سن الزواج بالإضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية اخرى وبالرغم من ذلك لازالت معدلات الخصوبة من اعلا ، المعدلات في الدول العربية ومع ذلك فان التحسن في الخدمات الصحية يشير إلى إن اليمن قطع شوطا كبيرا في خفض معدل وفيات الأطفال الرضع خلال الخمسة عشر سنة الماضية ففي عام 1995 كان معدل وفيات الأطفال الرضع أكثر من 130 حالة وفاة لكل الف مولود حي وتناقص إلي اقل من 77.2 حالة وفاة لكل الف مولود حي عام 2004 كما إن معدل وفيات الأطفال في العمر اقل من خمس سنوات تناقص حيث كان في عام 1995 نحو 122 حالة وفاة لكل الف مولود حي وانخفض الى92.3 حالة وفاة لكل الف مولود حتى عام 2004.

ويرجع انخفاض معدل وفيات الأطفال خلال الفترة الأخيرة إلي تطوير وتحسين العوامل الصحية التي حدثت من حيث التوسع في بناء المرافق الصحية والتي ساهمت في تقديم الخدمات والرعاية الصحية للأطفال والأمهات كما إن العوامل الاخري مثل ارتفاع مستوى الوعي الصحي لدي السكان وتوفير الخدمات الأساسية لكثير من السكان مثل التعليم ومياه الشرب والكهرباء والطرق ورسائل المواصلات و الاتصالات وغير ها كل ذلك لعب دوراً كبيراً في تحسن الأوضاع الصحية والمعيشية والاقتصادية للسكان، كما أن الانخفاض في معدلات الوفيات قد انعكس أعلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة حيث كان في عام 1994م نحو 57 سنة وارتفع إلى 61 سنة عام 2004م.

المشاركون في فعالية اللقاء الخاص بالخطة السكانية للعام 2008م في الحديدة :

سنعمل على تنفيذ الخطة وفق البرنامج القطري

أقيمت يومي 1 ــ 2ديسمبر2007م بمحافظة الحديدة وبحضور القاضي/ أحمد عبدالله الحجري محافظ الحديدة رئيس المجلس المحلي السيد/ هانس بودين ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان فعاليات اللقاء الخاص لعمل الخطط السكانية للعام القادم 2008م والذي ينظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبمشاركة شركاء العمل الوطنيين في كل من محافظات الحديدة والمحويت وحجة وفي اللقاء تم مناقشة آلية إعداد الخطة العامة للأنشطة السكانية التنفيذية كما تم عرض التزامات الصندوق ومستوى تنفيذ هذه الالتزامات.

صحيفة(14 أكتوبر) تواجدت خلال فعاليات هذا اللقاء وخرجت بهذه الحصيلة:

الحديدة/ إبراهيم الحاج-احمد الكاف

تمكين المرأة

البداية كانت مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان باليمن السيد / هانس بودين الذي تحدث بقوله: ان هذا اللقاء الذي يعقد مع شركاء العمل في محافظات الحديدة وحجة والمحويت تم فيه مناقشة تنفيذ البرنامج التنفيذي لخطة الأنشطة للعام القادم 2008م على مستوى المحافظة والمديرية وخاصة الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتمكين المرأة فيما يتصل بحقوقها الإنجابية وعبر المكونات الثلاثة الرئيسية النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية والتنمية السكانية.. وهذا اللقاء جاء ونحن نتطلع الى المؤتمر الوطني للسكان والذي ينعقد في العاصمة صنعاء خلال الفترة من 10 ـ 12ديسمبر الحالي برعاية فخامة الرئيس/ علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية للوصول الى حلول لتحديات النمو السكاني السريع في اليمن والمقدر بـ2203 مليون نسمة والمتوقع ان يزيد الى 670 إلف يمني وفي حالة عدم حدوث أي تدخلات فان سكان اليمن سيصلون في عام 2050 الى 60 مليون نسمة وهذا يشكل تحديات كبيرة في الوقت الراهن خصوصاً مع عدم توافر موارد حكومية كافية تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والتعاطي مع المشكلات الاجتماعية.

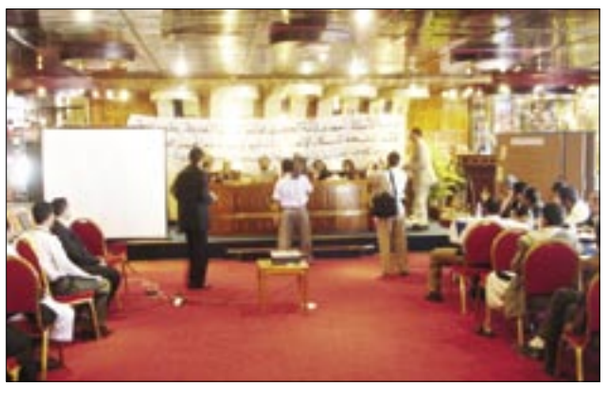

تفعيل الثقافة الأسرية

الاخ / حسن احمد هيج أمين عام المجلس المحلي بمحافظة الحديدة أشار إلى ان المحافظة والمجلس المحلي على أتم الاستعداد للتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء العمل وذلك من خلال تكثيف الأنشطة السكانية وتفعيل الثقافة الأسرية وتفعيل كل مكونات خطة العمل للصندوق وإدماج شرائح المجتمع والحد من الانفجار السكاني ورفع مستوى الوعي المجتمعي في جميع مديريات المحافظة.

المجلس المحلي السند الأول

الأخ / علي زيكم أمين عام المجلس المحلي بمحافظة المحويت أوضح أن المجلس المحلي بمحافظة المحويت سيكون السند الأول للصندوق لتنفيذ خطة العمل للهام القادم 2008م وسيركز على أهم الأوليات والاحتياجات الاجتماعية وفقاً لمكونات الخطة وسنقوم بتذليل كافة الصعاب والمعوقات أمام جميع شركاء العمل في مؤسسات المجتمع المدني وممثلي الصندوق.

رفع ثقافة المجتمع الريفي

الدكتورة / سميرة المقطري مدير عام الصحة الإنجابية بوزارة الصحة والسكان أشارت إلى أن إدارة الصحة الإنجابية بالوزارة تعد شريكاً رئيسياً لصندوق الأمم المتحدة للسكان سنقوم خلال هذا اللقاء بتقديم مسودة لخطة العمل واحتياجات المجتمع للعام القادم 2008م من خلال رفع وعي المرأة بتنظيم الأسرة وضرورة المباعدة بين المواليد وكذلك رفع ثقافة المجتمع في الريف بأضرار الزواج المبكر وكثرة الإنجاب وضرورة استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

احتياجات المعنيين

الأستاذة / مها محمد عوض مدير عام المراقبة والتقييم باللجنة الوطنية للمرأة قالت ان هذا اللقاء يعد بداية حقيقة لوضع مسودة خطة عمل الصندوق خلال العام القادم 2008م خطة تستوعب كل الاحتياجات من خلال المكونات الثلاث وهي النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية والتنمية السكانية ، ونحن في اللجنة الوطنية للمرأة نعد شركاء فاعلين للصندوق على المستوى المركزي والمحلي من خلال فروع اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظات ونتطلع إلى أن تكون الخطة مبنية على أهم الأوليات التي شلمها البرنامج القطري والإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة والنابعة من الاهتمامات والاحتياجات للمعنيين في التنفيذ من الشركاء المحليين.

بيت الفقيه والزيدية نموذج

وخلال اللقاء تم اختيار مديرية بيت الفقيه ومديرية الزيدية من محافظة الحديدة لتكونا محور تنفيذ نموذجي لعمل الصندوق خلال العام القادم وحول هذا الاختيار تحدث الأخ / ناجي الشيعاني مديرية بيت الفقيه بقوله:- نحن سعداء بان تكون مديرية بيت الفقيه كنموذج لتنفيذ خطة عمل شامله لصندوق الأمم المتحدة للسكان وسنعمل كشركاء من خلال عملنا في المجلس المحلي على مد يد العون والمساعدة لشركائنا وممثلي الصندوق لتنفيذ الخطة وفق البرنامج القطري الذي يهدف للحد من الانفجار السكاني والتوعية في مجال الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي وخفض مستوى النمو وغير ذلك وسنكون مع الصندوق في كل خطواته وسنوفر كل إمكانيات المديرية لإنجاح عمل الصندوق.